

مسارات لتحقيق السلام

نهج شاملة لمنع نشوب الصراعات العنيفة



مجموعة البنك الدولي

وبحلول عام 2030 - وهو العام الذي حدده المجتمع الدولي لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، سيكون أكثر من نصف فقراء العالم يعيشون في بلدان تعصف بها مستويات مرتفعة من العنف.

وتعكف معظم المجتمعات بانتظام على تنفيذ إستراتيجيات تهدف إلى معالجة الأسباب المحتملة للصراع وتطلق مبادرات تهدف إلى وضع حد لأعمال العنف. وعندما تتسم هذه المبادرات بالفاعلية، فإنها تؤدي إلى إنقاذ الأرواح وتوفير الأموال. وبالرغم من هذه القاعدة الموثقة بالشواهد، فإن مستوى الإنفاق الجاري للنظام متعدد الأطراف على الإجراءات الوقائية لا يشكل سوى جزء ضئيل من الإنفاق على تدابير الاستجابة للأزمات أو أنشطة إعادة الإعمار التي تليها.

قيمة الجهود الوقائية

من الممكن أن يوفر التوسع في الإجراءات الوقائية ما بين 5 مليارات دولار و70 مليارا سنويا، وهو مبلغ يمكن إعادة استثماره في جهود الحد من الفقر وفي تحسين رفاه السكان. وفي يتحقق هذا، يلزم التركيز بشكل أقوى على تحديد مخاطر العنف والتحرك في وقت مبكر لمعالجتها. لكن النظام الحالي يركز كثيرا على معالجة نشوب أعمال العنف وتساعدنا بعد أن تصل الأوضاع إلى مستوى حرج بالفعل.

إن دراسة "مسارات للسلام" انطلقت من القناعة بضرورة أن يعيد المجتمع الدولي تركيز اهتمامه بصورة عاجلة على جهود الوقاية.

إن دراسة "مسارات للسلام" انطلقت من القناعة بضرورة أن يعيد المجتمع الدولي تركيز اهتمامه بصورة عاجلة على جهود الوقاية.

دراسة مشتركة بين الأمم المتحدة والبنك الدولي

منذ عام 2010، تضاعف عدد الصراعات العنيفة الكبرى ثلاث مرات، وتضاعفت أعمال القتال في عدد متزايد من الصراعات الأقل حدة. وبحلول عام 2016، كان المزيد من البلدان قد شهد صراعات عنيفة على نحو يفوق أي وقت مضى في قرابة 30 عاما؛ وارتفع عدد النازحين بسبب الصراعات العنيفة إلى مستويات لم يسبق لها مثيل منذ أن وضعت الحرب العالمية الثانية أوزارها.

وفي حين لا تزال الدول تشارك في صراعات عسكرية، فإننا نشهد تغيرا في طبيعة الصراع الذي تشارك فيه على نحو متزايد أطراف من غير الدول، وبات يتسم بدرجة أكبر من العنف مقارنة بالمعارك التقليدية، ويبرز عودة ظهور التدخلات الدولية، وامتداد الصراعات عبر الحدود، والقتال في المناطق الحضرية.

وبالرغم من تركيز معظم أعمال العنف في البلدان منخفضة الدخل، فإن بعضا من أشد الصراعات فتكا اليوم يقع في بلدان أعلى دخلا لديها مؤسسات أقوى - وتظهر جميع الصراعات المعاصرة دلائل على استمرارها وطول أمدها.

يأتي هذا التصاعد في أعمال العنف في سياق عالمي متقلب حيث يمر توازن القوى الجيوسياسية بحالة تحول وتبدل. وتخلق التطورات في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وتحركات السكان، وتغير المناخ مخاطر وفرصا مشتركة ينبغي التعامل معها على الصعيدين الوطني والدولي.

وهذه الاتجاهات مجتمعة تدحض الافتراض القائم منذ أمد بعيد بأن السلام يرافق نمو مستويات الدخل، وتقلب توقعات تحقيق تقدم اجتماعي واقتصادي وسياسي منتظم التي سادت في نهاية القرن العشرين رأسا على عقب.

على الرغم من خضوع الأمم المتحدة ومجموعة البنك الدولي لوليتين مختلفتين وإن كانتا متكاملتين، فإنهما تتشاركان التزاما بالعمل على منع الصراعات، كما يعبر عنه جدول أعمال التنمية المستدامة لعام 2030، وقرارات الجمعية العامة ومجلس الأمن التابعين للأمم المتحدة بشأن تعزيز السلام، والعملية الثامنة عشرة لإعادة تجديد موارد المؤسسة الدولية للتنمية التابعة لمجموعة البنك الدولي.

تهدف هذه الدراسة إلى تحسين السبل التي تتفاعل بها العمليات الإنمائية المحلية مع الجهود الأمنية والدبلوماسية وجهود العدالة وحقوق الإنسان لمنع تطور الصراعات إلى أعمال عنف.

تهدف هذه الدراسة إلى تحسين السبل التي تتفاعل بها العمليات الإنمائية المحلية مع الجهود الأمنية والدبلوماسية وجهود العدالة وحقوق الإنسان لمنع تطور الصراعات إلى أعمال عنف.

لماذا يلزم وضع نهج جديد

تشدد هذه الدراسة على أهمية معالجة المظالم المتصلة بالإقصاء التي تشكل السبب الأساسي للعديد من الصراعات العنيفة اليوم؛ وتركز بشكل خاص على المظالم المتعلقة بإمكانية الوصول إلى السلطة، والموارد الطبيعية، والأمن، والعدالة.

وفي حين تقع على كاهل المجتمعات مسؤولية مشتركة لضمان عدم انزلاق الصراع إلى أعمال عنف، فإن الحكومات والدول تتحمل المسؤولية في هذا المجال بوجه خاص. لكن في سياق معالجة عوامل المخاطر العالمية المتعددة التي تحرك الصراعات العنيفة اليوم، فإن الحكومات كثيرا ما تكون طرفا واحدا من بين أطراف أخرى عديدة.

وإزاء هذه التحديات المتعددة التي نواجهها، تتطلب جهود الوقاية تحولا في النهج المعتمد لمعالجة مخاطر العنف قبل أن يبدأ. ويمكننا القول إن المشكلة تكمن بدرجة كبيرة في نقص الحوافز. إذ لا تتاح للأطراف الفاعلة على كافة المستويات دائما حوافز للتحرك بفاعلية أو بشكل جماعي لمنع الصراعات من أن تتحول إلى العنف.

وبناء على الحالات التي استعرضتها والتي نجحت فيها جهود الوقاية، تطرح الدراسة عدة توصيات لكل من البلدان التي تواجه مخاطر ناشئة لاندلاع الصراعات العنيفة، والمجتمع الدولي على السواء. وهي تشمل ما يلي:

- إن الوقاية تتطلب اهتماما وعملا متواصلا وموجها وشاملا لكافة الأطراف، لكنها لا تقتصر على تقادي أو وقف الأزمات العنيفة المتكررة فحسب. ففي حين أنه من الضروري التخفيف من تأثير الصدمات، فإن الوقاية تتطلب أيضا العمل بصورة استباقية وفاعلة على معالجة المخاطر الكامنة والأعمق التي تحول دون استدامة التنمية والسلام.

- إن أكثر جهود الوقاية نجاحا هي التي تتبع من عوامل ذاتية وتضطلع بها أطراف محلية أو وطنية فاعلة. ويجب أن تدعم الأطراف الدولية هذه الخطوات العريضة والشاملة لكافة فئات المجتمع. وبهذا المعنى، تعزز جهود الوقاية سيادة الدول، بحيث تمكن كل دولة من أن تمسك بزمام مصيرها، وأن تبني علاقات إيجابية مع مواطنيها.
- إن الإقصاء من إمكانية الوصول إلى السلطة والفرص وتردي مستوى الخدمات والأمن كلها عوامل توفر التربة الخصبة لتحول المظالم والمطالب الفتوية إلى أعمال عنف، ولاسيما في المناطق التي تضعف فيها قبضة الدولة أو قدراتها أو شرعيتها، أو في السياق الذي يتسم بانتهاكات حقوق الإنسان.
- الاحتواء هو المفتاح للوقاية من الانزلاق إلى الصراع - في المؤسسات وسياسات التنمية، وتوفير الأمن والعدالة. ومن الضروري أن تتبنى الإجراءات الوقائية نهجا أكثر تركيزا على الناس يكفل مشاركة المواطنين في البرامج.
- تقع المسؤولية الرئيسية للإجراءات الوقائية على كاهل الدول، من خلال سياساتها الوطنية وحوكمة النظام متعدد الأطراف. بيد أن الدول باتت في أحوال كثيرة طرفا واحدا من بين أطراف عديدة في سياق عالمي أخذ في التحول والتبدل اليوم. وتزايد الحاجة إلى أن تعمل الدول فيما بينها ومع الأطراف المعنية الأخرى لضمان سيرها على مسار لتحقيق السلام.
- يجب أن تكون سياسات وبرامج التنمية جزءا أساسيا من الجهود الوقائية. فالنمو والتخفيف من الفقر عاملان أساسيان، لكنهما غير كافيين وحدهما لضمان استمرار السلام. ويتطلب منع العنف الابتعاد عن السياسات الاقتصادية والاجتماعية التقليدية عندما تتراكم المخاطر أو تتصاعد. ويعني ذلك أيضا السعي إلى إيجاد حلول شاملة لكافة الفئات من خلال الحوار وتبني سياسات اقتصادية كلية رشيدة، وتطبيق إصلاحات مؤسسية في وظائف الدولة الأساسية، وسياسات إعادة توزيع الموارد.
- ولي تكون أكثر فاعلية، ينبغي استحداث آليات جديدة تتيح قدرا أكبر من التأزر والتعاون في وقت مبكر فيما بين مختلف أدوات ووسائل الوقاية، وخاصة الدبلوماسية والوساطة والأمن والتنمية.
- تشكل الجهود المبذولة لتلبية الطموحات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية للشباب عنصرا محوريا في الإجراءات الوقائية، وتتطلب نهجا مبتكرة.
- تتمتع المجتمعات التي تحظى فيها المرأة بقدرة متساوية للوصول إلى سبل كسب الرزق والتعليم بدرجة أكبر من المرونة والقدرة على مواجهة الصراعات العنيفة. فصوت المرأة ومشاركتها جانبان أساسيان في سياسات الوقاية الفاعلة، وضروريان لتعزيز استمرار السلام على كافة المستويات.

لقراءة التقرير الكامل، يرجى زيارة الموقع: www.pathwaysforpeace.org